

لوائح الأوسكار مثل كل المهرجانات العالمية تحكمها السياسة

صورة واحدة للعرب في السينما: وجوه قبيحة وعادات غريبة وتوتر دائم



أفلام لا تخلو من بعد سياسي



«الرجل الذي باع ظهره» فيلم يثير الجدل

مستوى السيناريو وخاصة بالنسبة إلى البناء الدرامي، وتحديدًا في النهاية التي راها البعض وهو منهم ساذجة. ويؤكد عبدالفتاح أن تناول القضية السورية كان له دور كبير في اختيار الفيلم ووصوله إلى القائمة القصيرة في حين خرجت أفلام أخرى لم تكن أفضل منه وإنما كانت جيدة أيضًا مثل الفيلم السوداني «ستمتوت في العشرين».



وتبقى مسألة برمجة الأفلام وحضورها ضمن المهرجانات العالمية أو المسابقات الدولية ذات بعد سياسي مهما حاول البعض تجاهل ذلك، وستبقى للأسف الأفلام التي تقدم صورة طبق الأصل عن الواقع العربي التي لا يود الغرب مشاهدتها خارج إطار العرض والطلب حتى إشعار آخر.

ومطلع الألفية، بمعنى أن كل الأفلام التي كانت تتعاطى مع الشأن الجزائري كانت تشكل حدثًا وهناك ركوب سياسي عليها وهناك مطامع سياسية واقتصادية من وراء الاهتمام وتسليط الضوء. رغم ذلك لا ينفي الناقد الجزائري أن الأفلام المرشحة للأوسكار تتمتع بعدد وعقود سياسي وجمالية كبيرة، لكنه لا ينفي أيضًا وجود اعتبارات اقتصادية، لأن السينما قبل أي شيء صناعة ويقف خلفها الكثير من رجال الأعمال، وهناك دائمًا مجال للعب اقتصاديًا على هذه المسألة.

أما بالنسبة إلى فيلم «الرجل الذي باع ظهره» والذي يتعاطى مع إحدى القضايا السورية ألا وهي اللجوء، فيعتقد حاجي أن اختيار موضوعه من قبل المخرجة ليس بريئًا أو مجردًا ضمن السياقات العامة التي نعرفها عن مساراتها وعن القائمين على إنتاج وتمويل الفيلم، وأشار إلى أن القضية السورية في النهاية ليست هي المهمة سينمائيًا بقدر أهمية تداعيات أخرى متعلقة بالمنطقة وما سيحدث لها من تطورات وتحولات مستقبلًا.

ويخالف الناقد التونسي خميس الخياطي كلا من الجوهرى وحاجي فيرى أن فيلم كوثر بن هنية يستحق وجوده في القائمة القصيرة للأوسكار لأكثر من سبب، أهمهما أنه استمرار لأسلوب المخرجة في النسق الدرامي الذي يجمع شتات الشخصيات على مر الدراما ويجعل منهم أبطالًا، ولأنه فيلم يقدم شخصية لاجئ سوري، وكما أن المخرجة رويدا رويدا ستصبح علامة عالمية في تمثيلها لعنصر جسدي من أن يكون دالة حضارية.

وأكد الخياطي أن قيمة السرد الدرامي للفيلم واختيار الممثلين والمرج الإنتاجي بين عدة شركات إنتاج، منذ فيلم المخرجة المعنون «شباط تونس» حتى فيلمها الأخير، كلها عوامل تؤكد أنها مخرجة بحق. بينما يرى الناقد السينمائي المصري أسامة عبدالفتاح أن فيلم «الرجل الذي باع ظهره» جيد الصنع على المستوى التقني، ولكن هناك بعض المشاكل على

أما بالنسبة إلى فيلم كوثر بن هنية «الرجل الذي باع ظهره» ووصوله إلى القائمة القصيرة من جائزة الأوسكار فيرى الجوهرى أنه لم يأت اعتبارًا، وإنما لكون الفيلم يدور حول موضوع يعتبر اليوم حديث الساعة سواء في المحافل السياسية أو الثقافية، مؤكداً أنه وبالرغم من أن اختيار الأفلام يجب أن يكون بالحد الأدنى من الجودة والإمكانات التقنية، إلا أن الفيلم كان أقل قيمة تقنيًا وفنيًا مقارنة بأفلام عربية أخرى مثل الفيلم السوداني «ستمتوت في العشرين» وفيلم «غزه مونامور» وفيلم «200 متر» إلا أن الحاسم لاختيار أي فيلم في مسابقة أو مهرجان أو حتى لدعمه سياسيًا أن يلتزم بالصورة المحددة والمطلوبة عن العالم العربي، وهو الأمر الذي بسببه تقفل الأبواب أمام بعض الأفلام العربية الجيدة سواء في التوزيع أو المشاركة في مهرجانات كبرى.

ويتفق الناقد الجزائري نبيل حاجي مع ما قاله الجوهرى حول جوائز الأوسكار قائلاً «على الرغم من أن تلك الجائزة أبعادا كبيرة ومتابعة من طرف الكثير من المهتمين والشغوفين بالسينما، فإنها دائما تحمل طعما سياسيا وخاصة بالنسبة إلى الأفلام الأجنبية»، مؤكداً على أن «الاختيارات الأفلام الأميركية أو الأفلام الأجنبية على حد سواء تخضع لاعتبارات كثيرة، منها ما هو متعلق بسياسة الولايات المتحدة الخارجية بشكل عام، أو lobby (المجموعات الضاغطة) التي تستغل وراء هذه الأفلام، أو تتعلق بالإنتاجات المشتركة التي تسلط الضوء على بعض الدول وما تعيشه من تقلبات سياسية وأمنية وحروب وغيرها».

ويرى حاجي أنه «منذ أكثر من ثلاثة عقود وحيث توجد بؤرة توتر أو أزمات سياسية يكون هناك تعاط استثنائي للحصول على التعاطف والمساندة ومحاولة تقديم مقاربات أخرى لما يحدث في الواقع، كما حصل في حال القضية الأفغانية والعراقية والإيرانية وغيرها، حتى بالنسبة إلى الجزائر كانت مادة دسمة في تسعينات القرن الماضي

المثلمين إلى جانب العاملين في اختصاصات سينمائية مختلفة، يتم اختيار القائمة القصيرة منها والتي تقتصر على خمسة أفلام. وكانت قد بدأت المشاركات العربية في جائزة الأوسكار لأفضل فيلم أجنبي منذ وقت مبكر تحديداً مع فيلم «باب الحديد» للمخرج المصري العالمي يوسف شاهين، ثم توقفت إلى أن عادت مع فيلم «زاد» للمخرج كوستا غافراس الذي اعتبر أول فيلم عربي يتوج بجائزة في الأوسكار رغم أن مخرجه لم يكن عربياً، ودارت أحداثه حول الانقلاب العسكري الذي حصل في اليونان في منتصف الستينات والذي تسبب في سيطرة الجيش على السلطة، إلا أنه كان من إنتاج مشترك ما بين الجزائر ممثلة بالمؤسسة القومية لتجارة وصناعة السينما وفرنسا.

أما أول فنان عربي رشح لجائزة الأوسكار كاحسن ممثل مساعد عام 1962، فكان الفنان المصري العالمي عمر الشريف عن دوره في فيلم «الورانس العرب».

وعادت الأفلام العربية للمشاركة في جوائز الأكاديمية بتواتر معقول فسجلت حضوراً لافتاً للأفلام التي دارت حول قضايا سياسية كبرى وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ومؤخراً مع ازدياد الاهتمام بالقضية السورية بدأت تتوجه الأفلام الروائية والوثائقية التي تخوض في الشأن السوري وبنات تتخذ مكاناً لها ليس فقط في الترشيحات الأساسية للأوسكار بل للوصول إلى القائمة القصيرة منه.

ووصل الفيلم الروائي اللبناني «كفر ناحوم» إلى القائمة القصيرة كما وصل الفيلم الوثائقي السوري «من أجل سما» لوعد الخليلب و«الكهف» لفراس فياض. وهذا العام ضمت القائمة القصيرة الفيلم التونسي «الرجل الذي باع ظهره» لكوثر بن هنية، فهل فعلاً تلعب السياسة وأجنداتها دوراً في وصول تلك الأفلام للعالمية أم أنه كان وصولاً مستحقاً؟

تأثيرات سياسية

يقول الجوهرى «كل المهرجانات الكبيرة مثل كان والبنديقية وبرلين وحتى جوائز الأوسكار تحكمها إلى حد كبير خلفيات سياسية، وإذا ما أربنا أن نتتبع مجمل الأفلام التي فازت بجوائز في السنوات الأخيرة أو تلك التي ترشحت لها نجد أسبابا سياسية تقف وراءها، إما لها علاقة بما يقع في الشرق الأوسط عامة أو لها علاقة مثلاً بإيران أو الصين الشعبية أو صراع الكوريتين، بمعنى أن الجوائز لا تحتكم دائماً للخلفيات التقنية والجمالية».

تلعب المواقف السياسية والجماعات الضاغطة والمصالح الاقتصادية دوراً مباشراً ليس فقط في إنتاج الأفلام السينمائية العربية وإتاحة الفرص المتكررة لتوزيعها ومشاركتها في المهرجانات الدولية الكبرى، بل أيضاً في الوصول إلى قوائم الجوائز العالمية والتي تأتي في مقدمتها جائزة الأوسكار، فما هو رأي النقاد العرب في تلك المعضلة؟

في العالم العربي وخصوصاً المدعومة من قبل الصناديق الغربية فعليها أن تلعب على نغمة واحدة، وهي الوجوه القبيحة والعادات والتقاليد الغربية والتوتر الذي يسود العالم العربي.

القضية السورية والأوسكار

التفتت المهرجانات العالمية في الغرب إلى قضايا الصراعات الكبرى فاهتمت بالأفلام الفلسطينية التي تدور في فلك الصراع العربي - الإسرائيلي، وفي مرحلة أخرى اهتمت بالأفلام المعارضة للنظام الشيعوي كما اهتمت بالأفلام التي يقدمها مخرجون إيرانيون معارضون وغيرها من الأعمال. ولكن الاهتمام بالقضية السورية أخذ حيزاً كبيراً لم يقتصر على الأفلام التي قدمها المخرجون السوريون أنفسهم، بل توسع ليشمل أفلاماً أخرى لمنتجين ومخرجين عرب وتلقت ترحاباً كبيراً مثل الفيلم الروائي «كفر ناحوم» للمخرجة اللبنانية نادين لبكي.

كما قوبلت بعض الأفلام السورية الوثائقية بنفس الحماس والترحاب، نذكر منها «آخر الرجال في حلب»، «طعم الإسمنت»، «عن الآباء والبنات»، «من أجل سما» و«الكهف» وغيرها من الأفلام التي حازت في مجملها على جوائز دولية ووصل البعض منها إلى القائمة القصيرة في جائزة الأوسكار لأفضل فيلم أجنبي، وها هي اليوم المخرجة التونسية كوثر بن هنية تقدم فيلماً بعنوان «الرجل الذي باع ظهره» والذي يدور في إطار مشكلة اللجوء التي يعاني منها الشباب السوري فتلقى نفس القبول والترحاب وتصل إلى القائمة القصيرة من جائزة الأوسكار لأفضل فيلم أجنبي.

وبدأت أكاديمية فنون وعلوم الصور المتحركة بتنظيم جائزة أوسكار منذ العام 1929، لكنها لم تخصص جائزة شرفية لأفضل فيلم أجنبي (غير ناطق بالإنجليزية) حتى العام 1956، وكانت فكرة تلك الجائزة تقوم على أساس ترشيح فيلم سينمائي من قبل دولة أو منظمة أو لجنة أو حتى مجرد مجلس مكون من أشخاص يعملون في السينما للمشاركة في الأوسكار، على أن يكون قد عرض تجارياً لمدة أسبوع كامل في إحدى قاعات العرض السينمائية وسبق وأن حصل على جائزة من أحد المهرجانات المتعارف عليها دولياً.

وبعد أن تتم مشاهدة الأفلام المرشحة والتي تمت ترجمتها إلى الإنجليزية من قبل أعضاء الأكاديمية المكونين من مجموعة كبيرة من

لمى طيارة
كاتبة سورية

تتسابق الأفلام العربية وخاصة ذات الإنتاج المشترك والمدعومة من قبل مهرجانات عربية عريقة لنيل شرف المشاركة في المهرجانات الدولية كمهرجان كان وبرلين والبنديقية، والحقيقة أن بعضاً منها فقط يحظى بفرصة وخاصة في حال ارتباط مواضيع شائكة تهم الغرب وتستدعي انتباهه. بعض الأفلام العربية قد لا يكون كافياً لوصولها إلى القائمة القصيرة من ترشيحات الأوسكار أو حتى لوصولها إلى القائمة الطويلة على الرغم مما تتمتع به من جودة سواء في مستوى السيناريو أو في الجانب التقني والفني، فهل يتعلق الأمر بانواق الرقيب ولجان الاختيار أم أن المسألة لها أبعاد سياسية أخرى؟

كليشيات حول العرب

منذ فترة وائتاء حوار مع المخرجة المصرية أمل رمسيس حول الرقابة والرقيب في إجازة الأفلام السينمائية، أشارت إلى أنه في الغرب لا يوجد رقيب ولا رقابة رسمية بالمعنى الحرفي للرقابة التي نعرفها في بلادنا العربية، لكن من المؤكد أن هناك طريقة يريد الغرب أن يرانا من خلالها، وبالتالي هناك أفلام عربية قد تكون مهمة جداً ولا تجد طريقها إلى أي مهرجان أوروبي.

وترى رمسيس أن مسألة اختيار الأفلام ترتبط بأمور أعمق موجودة في عقلية المبرمج، وهي عقلية تطال برويتنا بطريقة معينة أو من خلال وجهة نظر مختلفة في قلوب لها علاقة بالثقافة والميديا وتناسب الأوروبيين الذين اعتادوا على رؤيتنا من خلالها.

وتشير رمسيس إلى أن هذا الأمر بات واضحاً مؤخراً وخاصة بالنسبة إلى الأفلام السورية التي يتم الاحتفاء بها، وكأنه فجأة تم اكتشاف السينما السورية، وكأنها وليدة اليوم أو لم تكن موجودة في زمن ما قبل الحرب على الرغم من أن الجميع يعلم بوجودها وبوجود مخرجين ومصورين سوريين وحركة سينمائية هامة ويعتبر هذا إنكاراً لواقع مهم، لكن يبدو أن السينما السورية لم تكن سابقاً من ضمن أولويات المهرجانات.

وموقفها هذا يتوافق تماماً مع موقف المخرج والناقد المغربي عبدالإله الجوهرى الذي يرى أن موضوع إجازة الأفلام لا يقتصر على السينما العربية، فالسينما الغربية أيضاً ومنذ نشأتها ومع بدء الصراع العربي - الإسرائيلي والمواجهات بين الدول العربية والغربية كان لها دور

أساسي في تقديم وعرض تلك الصراعات، ولكن ضمن قالب فنية موجهه للرأي العام الغربي.

يعضف «مع مرور الأيام والسنوات وضعت لأثمة يمكن تسميتها فنية تضم مجموعة من الكليشيات التي يجب أن تلتزم بها بشكل خاص السينما الهوليوودية المرتبطة بالعرب تحديداً من حيث عاداتهم وتقاليدهم، وأي فيلم يحاول أن يخرج عن هذه اللائحة أو الخط العام يعاني كثيراً من ناحية التوزيع وقلة المشاركة في المهرجانات». أما بالنسبة إلى الأفلام العربية أو المنتجة

